الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الأحد 10 رمضان 1441 هـ/ 3 مايو 2020 – السنة الثالثة عشرة الوسط Sunday 3rd May 2020 - 13 th year

برميل النفط الكويتي يقفز إلى 18.63 دولاراً

قفز سعر برميل النفط الكويتي 4.97 دولار ليبلغ 18.63 دولار في التداولات الأخيرة مقابل 13.66 دولار في تـداولات الخميس وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت العقود الآجلة لبرنت للتسليم في يونيو 2.73 دولار أو 12 بالمئة إلى 25.27 دولار للبرميل عند التسوية كما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي لشهر يونيو 3.78 دولار أو 25 بالمئة لتبلغ 18.84 دولار عند التسوية.

في ظل الانخفاض الكبير في معدل أسعار النفط

«الشال»: 19.3 مليار دينار عجز متوقع في ميزانية 2021/2020

حـول الـنـفـط والمـالـيـة الـعـامـة أوضـح تقرير "الشال" الأسبوعي أنه بانتهاء شهر أبريل 2020 انتهى الشهر الأول من السنة المالية الحالية 2020/2021، وبـلـغ مـعـدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر أبريل نحو 16.7 دولار أمريكي، وهو أدنى بنحو 38.3 دولار أمـريـكـي للبرميل أي بما نسبته نحو 69.7% عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والسعر الافـتـراضـي للسنة المالية الفائتة والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل.

وكـانـت الـسـنـة المـالـيـة الفائتة 2019/2020 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 61.6 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر أبريل 2020 أدنى بنحو 72.9% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنـى بنحو 69.3 دولار أمريكي للبرميل من سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 86 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويـفـتـرض أن تـكـون الـكـويـت قـد حققت إيـرادات نفطية في شهر أبريل بما قيمته نحو 107.2 مليون دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستـويـي الإنـتـاج والأسـعـار عـلـى حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيـرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 1.3 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بنحو 11.6 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 12.9 مليار دينار كويتي.

ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينار كويتي إيـرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيـرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 3.2 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هـذا الـرقـم باعتمادات المـصـروفـات الـبـالـغـة نـحـو 22.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2020/2021 عـجـزاً قيمته 19.3 مليار دينار كويتي، ولكن شهر واحد لا يصلح سـوى لاستخدامه مؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة في ظل الانخفاض الكبير في معدل أسعار النفط بسبب الوباء الحالي، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنـتـاج النفط خلال مـا تبقى من السنة المالية، وإنـنـا لا ننصح إطلاقا باعتماد رقم العجز المذكور، واستمرار أسعار النفط عند هذا المستوى المنخفض مستحيل، ذلك يعني خروج معظم النفوط التقليدية وغير التقليدية من الإنتاج لأن تكلفته أعلى من هذا المستوى من الأسعار.

هيئة سوق المال توافق على إدراج «شمال الزور» بالبورصة

وافقت هيئة أسـواق المـال على إدراج أسهم شركة شمال الـزور الأولـى للطاقة والمياه في سوق الكويت لـلأوراق المالية (البورصة).

تأتي الموافقة التي صدرت في بيان من هيئة أسواق المال، أمس السبت، عقب إتمام عملية الاكتتاب في 50% من أسهم رأسمال الشركة من قبل المواطنين الكويتيين.

ومـن المـتـوقـع أن يـجـري إدراج أسهم الشركة فـي البورصة قبل نهاية العام الحـالـي. ويـتـطـلـب الإدراج استيفاء كل الإجـراءات المتعلقة بعملية الإدراج، وذلك على الـرغـم مـن الـتـداعـيـات الاقتصادية الـسـلـبـيـة الـتـي خلفها فـيـروس كـورونـا المستجد عـلـى سـوق الـكـويـت وأسـواق المنطقة. وكانت شركة الوطني للاستثمار مستشار الإدراج لشركة شـمـال الـزور الأولـى، قد تواصلت مع الإدارة التنفيذية للبورصة بشأن استيفاء متطلبات الإدراج. وجرى تقديم طلب الإدراج منذ نحو شهرين لتصدر الموافقة اليوم، ومن المرتقب إتمام الإدراج الفعلي قبل نهاية العام الحالي.

الغانم: حزمة «المركزي» التحفيزية تساعد البنوك على أداء دورها الاقتصادي

أشاد الرئيس التنفيذي في بنك وربـة شاهين حمد الغانم بخطة بنك الكويت المـركـزي السريعة، لتحفيز الاقتصاد المحلي، لمواجهة الآثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا المستجد «كوفيد – 19»، والـتـي تـوفـر خـمـسـة مـلـيـارات دينار (نحو 16.5 مليار دولار)، كمساحة تمويل إضافية من أموال الـبـنـوك المـحـلـيـة واحتياطاتها الاحترازية، وتوجيه البنوك إلى تأجيل الاستحقاقات المترتبة على العملاء المتضررين من «كورونا» لدى البنوك لمدة ستة أشهر.

وأوضـح الـغـانـم فـي تصريح صحفي أن هـذه الـحـزمـة التي تم إصـدارهـا مـؤخـرا، ستساعد البنوك على أداء دورها الحيوي، في الاقتصاد المحلي، وتحفيزها على تـقـديم مـزيـد مـن الـقـروض، والتمويل للقطاعات الاقتصادية المنتجة، والعملاء الذين هم بحاجة إلـى سيولة تمكّنهم من مواصلة نشاطهم دون توقّف، في ضوء هذه الظروف تجنباً لمشكلات طويلة الأمد قد تؤثر في الملاءة المالية.

وذكر الغانم أن هذه خطوة تؤكد سرعة تفاعل بنك الكويت المركزي فـي تخفيف حـدة الانـعـكـاسـات الـسـلـبـيـة لأزمـــة تـفـشـي وبـاء كـورونـا المستجد على الاقتصاد المحـلـي، موضحا أن توجيهات البنك المركزي انصبت على أهمية تصدي القطاع المصرفي لتداعيات الأزمـة الـراهـنـة، وأن تتقدم إلى واجـهـة الجـهـود المـبـذولـة لدعم الاقتصاد الوطني، لافتا إلـى أن مثل هـذه الاجـراءات مـن شأنها أن تختصر مدة تعافي الاقتصاد أكثر من النصف، ذلك أن انتعاش القطاع المصرفي، والاستثماري والعقاري، سيعيد الثقة من جديد إلـى الـسـوق المـحـلـي والاقـتـصـاد بشكل عام.

شاهين الغانم

وأفـاد الـغـانـم أن التعديلات الـرقـابـيـة الأخـيـرة مـن قبل بنك الكويت المـركـزي لاقت ارتياحا، مصرفيا واسـع النطاق ، ورضـا حكوميا عميقا عن الـدور الوطني الـذي تلعبه البنوك ،ومـن خلفها بنك الكويت المركزي في دعم جهود الدولة في مواجهة الأزمة.

وقـــال الـغـــانـــم أنـــه بفضل السياسات التحوطية الحصيفة، التي تبناها بنك الكويت المركزي منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 تحسبا لمواجهة مثل هذه الظروف ، جعلت القطاع المصرفي الكويتي، يتمتع بـأوضـاع قوية ، تعكسها مؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية التي تتخطى المعدلات العالمية ،مما أدى إلى بناء رصيد قوي، ومتين من القواعد الرأسمالية ، والمـخـصـصـات الاحـتـرازيـة، والمـصـدات التحوطية خصوصا على النحو الـذي جـاء في حزمة معايير بازل3.

وأفاد بأن بنك الكويت المركزي لعب دورا كبيرا وتـعـاونـا غير مـحـدودا مـع جـمـيـع الـبـنـوك المحلية لتعزيز حماية القطاع المالي والمصرفي وترسيخ مفاهيم الشفافية، والإفصاح بما ينعكس إيجابياً على العملاء.

ضبط 3 محال تجارية خالفت الإجراءات الاحترازية

أعلـنـت وزارة الـتـجـارة والـصـنـاعـة أمس السبت تحرير ثلاثة محاضر ضبط لمحال تجارية مخالفة لم تلتزم بالقوانين والـقـرارات المعمول بها بشأن الإجـراءات المعنية لمواجهة تداعيات انتشار عدوى فيروس كورونا (سارس كوف – 2) المسبب لمرض (كوفيد – 19).

وقـالـت (الـتـجـارة) في بيان ان فرقها التفتيشية رصدت 129 جمعية تعاونية وأسواقا مركزية ومحال تجارية وبسطات للخضراوات للوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات فضلا عن إعادة فتح محل تجاري.

وأضـافـت أن الفرق التفتيشية راقبت 34 فرعا تموينيا للتأكد من مدى إنسيابية سير عمليات البيع وتسليم المواد الغذائية لمستحقيها. وذكـرت أن مركز الـطـوارئ التابع لها استقبل أربع شكاوى عبر مراكز الرقابة في حين تم تجديد وإصدار البطاقات التموينية لعدد 23.

نتيجة للصدمات الخارجية إثر جائحة كورونا

وكالة «موديز» تعدل نظرتها المستقبلية لتصنيف السعودية

وضـعـت وكـالـة التصنيف الائتماني (مـوديـز) تصنيف المملكة العربية السعودية عند (ايـه 1) بينما عدلت نظرتها المستقبلية مـن مستقرة إلـى سـلـبـيـة نـتـيـجـة لـلـصـدمـات الخـارجـيـة عـلـى إثـر جائحة فيروس (كـورونـا المستجد – كوفيد 19).

وتعزو موديز سبب تعديل الرؤية المستقبلية إلـى سلبية للمخاطر التي يمكن أن تواجهها المملكة من جراء تذبذبات سعر النفط الناتجة عن (كـورونـا) ومـن عـدم اليـقـين الـنـاتـج عن تعامل المملكة للتخفيف من آثار هذه العوامل من خلال موازنة الديون والإيرادات النفطية.

واضافت ان (موديز) اكدت فـي تـقـريـرهـا الائـتـمـانـي أن تصنيف المملكة مدعوم أيضا بسياسة نقدية فعالة تحافظ عـلـى مـصـداقـيـة ربـط سعر الـصـرف والاسـتـقـرار المـالـي والاقتصادي الكلي.

وبينت أن (مـوديـز) اشـارت الـى تحسين فعالية السياسة المالية الناتجة عن الإصلاحات المـالـيـة الـهـيكلية بمـا فـي ذلك إطار إدارة مالية عامة متوسطة الأجل لافتة إلى أن خطط تنويع اقتصاد السعودية بعيدا عن النفط من الممكن أن تسهم في رفـع إمكانات النمو على المدى المـتـوسـط. ورفـعـت (مـوديـز) تـقـديـراتـهـا بـشـأن الـعـجـز في ميزانية عـام 2020 مـن 8.7 بالمئة إلى 12 بالمئة كنسبة من الـنـاتـج المحلي الإجـمـالـي فيما قـدرت أن يـصـل حـجـم الـديـن العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الـى 38 بالمئة للعام 2020 وحتى 45 بالمئة على المـدى المـتـوسـط. وارتـفـعـت الـسـنـدات الـسـعـوديـة رغـم تعديل وكالة موديز من نظرتها المستقبلية للديون السعودية على وقع هبوط أسعار النفط، في وقت أشارت فيه الوكالة إلى أداء قوي لميزانية المملكة.

وأظـهـرت بـيـانـات منصة bondevalue المتخصصة في تتبع أداء أسـواق الـدين حول الـعـالـم، والـتـي أطلعت عليها إقـبـالاً قـويـاً عـلـى الـسـنـدات السعودية، فيما بدا أنه ثقة من قبل المستثمرين في تلك السندات وقيمتها المستقبلية.

وتراجع العائد على سندات الـسـعـوديـة اسـتـحـاق أكتوبر من العام المقبل إلى 1.52 بالمئة وهو أدنى مستوى مسجل على الإطلاق وسط إقبال كبير من قبل المستثمرين. والعلاقة عكسية بين العـائـد على السند وإقبال المستثمرين عليها فكلما ارتفع الطلب تراجع العائد والعكس بالعكس.

فيما انخفض الـعـائـد على سـنـدات السعودية السيادية استحقاق مـارس 2023 بنحو 55 نقطة أساس إلى 2.05 بالمئة في وقـت بلغ بـه سعر السند الواحد 102.5 دولار.

كـمـا تـراجـع الـعـائـد على سـنـدات اسـتـحـقـاق أكـتـوبـر 2026 إلـى 2.76 بالمئة وسط سيولة قوية وإقبال كثيف من لدى المستثمرين. ويأتي الأداء القوي للديون السعودية، وسط موجعة بيع قـويـة بـالأسـواق الناشئة مع اتجاه المستثمرين نحو الأصول الآمنة.

قرار سحب الفائض من سوق النفط يسهم في دعم الأسعار المنخفضة

مع مطلع شهر مايو بدأ دخول اتفاق (أوبك +) لسحب الفائض من المـعـروض من النفط حيز التنفيذ حيث ينتظر ان يساهم هذا الإجراء في دعم اسعار الخام المنخفضة.

وسـجـلـت أسـعـار الـنـفـط العالمية انتعاشة طفيفة متأثرة ببدء التخفيضات المنتظرة من هذا الاتفاق و الرفع التدريجي لعمليات الإغلاق حول العالم في النصف الثاني من عام 2020 .

وينص الاتـفـاق على خفض الانـتـاج 9.7 مليون برميل في اليوم أو 10 في المئة من إنتاج النفط العالمي في محاولة لدعم الاسعار التي تأثرت كثيرا بفعل النقص الحاد في الطلب العالمي على النفط بسبب توقف السفر والسياحة جراء وباء كورونا.

ومـن المـقـرر أن تشمل هذه التخفيضات دولا مـن خـارج تحـالـف (أوبـك +) على غـرار الـولايـات المـتـحـدة وكـنـدا والنرويج والبرازيل لمكافحة تـداعـيـات انـتـشـار فـيـروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) الذي ضرب النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم.

ورغـم حـجـم التخفيضات المقررة من قبل (أوبـك +) الا ان العديد من المراقبين لا ينتظرون ارتـفـاعـا مـلـحـوظـا فـي سعر البرميل فـي المستقبل القريب بسبب ارتـفـاع المـخـزونـات. و يرى العديد من المراقبين المعنيين بالشأن النفطي ان النجاح في تنفيذ هذا الاتفاق مرهون بمدى سرعة تعافي الاقتصاد العالمي خلال الاشهر القليلة المقبلة الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على الطاقة.

وأظـهـرت بيانات أن الطلب على الـوقـود انخفض بنسبة 30 بالمئة على مستوى العالم مقابل امتلاء مستويات التخزين حيث يتوقع أن يبلغ متوسط سعر النفط 30 دولار للبرميل هذا العام.

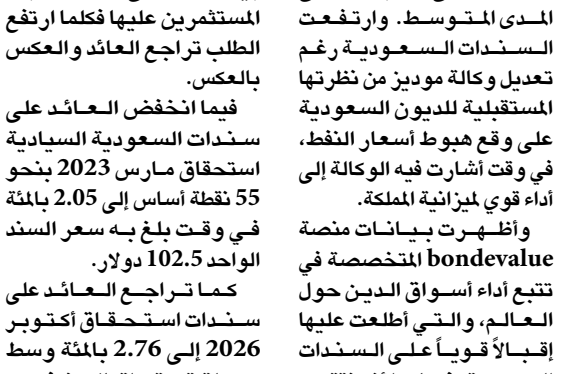

أفقد 30 مليون أميركي وظائفهم

كورونا تشعل الحرب مجدداً.. ترامب يلوح بالرسوم على الصين

قال الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إن اتفاقه التجاري مـع الـصـين، الـذي جـرى التوصل إليه بصعوبة كبيرة، أصبح الآن ذا أهمية ثانوية بالنسبة إلى جائحة فيروس كورونا وهـدد بفرض رسـوم جـديـدة على بـكـين، في الوقت الذي تصوغ فيه إدارته تدابير رداً على التفشي.

وتعكس زيادة حدة تصريحات ترمب ضد الصين تنامي إحباطه تجـاه بكين بشأن الجائحة، التي كلفت الولايات المتحدة وحدها حياة عشرات الآلاف، وتسببت في انكماش اقتصادي وتهدد فرص إعادة انتخابه في نوفمبر.

وقال مسؤولان أميركيان إن نطاقا من الخيارات ضد الصين يخضع للنقاش، لكنهما حذرا من أن تلك الجهود ما زالت في المراحل الأولـيـة. وقـال مسؤول إن التوصيات لم تصل بعد إلـى مستوى أعلى فريق للأمن القومي تابع لترمب أو الرئيس.

الرئيس الأميركي دونالد ترمب

وقـال أحـد المصدرين "هناك نقاش بـشـأن مـدى صـعـوبـة تـوجـيـه ضربة للصين وكيفية معايرتها بشكل صحيح" في الوقت الذي تسير فيه واشنطن على حبل مشدود في علاقاتها مع بكين بينما تستورد منها معدات الوقاية الشخصية وينتابها القلق إزاء الإضـرار باتفاق تجاري حساس.

وقـال تـرامـب للصحافيين "وقعنا اتفاقا تجـاريـا حيث مـن المفترض أن يـشـتـروا، وهـم يـشـتـرون الكثير، في الواقع. لكن ذلك أصبح الآن أمراً ثانوياً بالنسبة لمـا حـدث مـع الفيروس". وأضاف "وضع الفيروس ليس مقبولا تماما".

وكـانـت واشـنـطـن بـوسـت ذكـرت الخميس نقلاً عـن شخصين على علم بالمناقشات الداخلية أن بعض المسؤولين يبحثون فكـرة إلـغـاء بعض الـديـون الأميركية الهائلة التي تحوزها الصين كوسيلة لتوجيه ضربة لبكين بسبب نـقـص مـلـحـوظ فـي صـراحـتـهـا بشأن جائحة كوفيد19-.

الى ذلك ذكرت وزارة العمل الأمريكية أن عدد العاطلين عن العمل بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة (كورونا المستجد– كوفيد 19) فـي الـولايـات المتحدة تجـاوز 30 مليون شخص في ستة أسابيع بسبب الجائحة.